http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1508) السنة السادسة - السبت (16) ايار 2009

استعدادا للانتخابات المقبلة

الأحزاب العراقية تكتلات وتحالفات جديدة

بغداد / المدى

تحاول جميع الاحزاب الاسلامية العراقية المشاركة في العملية السياسية الآن وإعادة ترتيب بيتها الداخلي والنأي بنفسها عن التوجهات الطائفية التي طبعت مسيرتها خلال السنوات الماضية على خلفية النتائج التي أفرزتها الانتخابات المحلية الاخيرة، والتي عكست انصراف الناخب العراقي عن الاحزاب الطائفية وتفضيله الهوية الوطنية العراقية بدلا منها.

وكان السيد عبد العزيز الحكيم زعيم الائتلاف العراقي الموحد بعث رسالة الى أعضاء الائتلاف يدعوهم فيها إلى استئناف عقد جلساتهم لتشكيل الائتلاف الجديد. في هذه الاثناء أعلن حمودي أن الائتلاف العراقي الموحد سيعقد في وقت لاحق اجتماعا لتفعيل عمله. وقال في تصريح (للمدى) ان«الاستمرار بنهج الانفتاح على جميع المشتركين في العملية السياسية والمؤمنين بها وتفعيل الائتلاف الحالي وتشكيل الائتلاف المقبل هي أبرز المهام التي نعمل عليها خلال هذا الاجتماع الذي يناقش عدة قضايا منها توسيع الائتلاف وتفعيله وترتيب أوضاعه ولن تكون بالتكريس الطائفي السابق لأننا بدأنا نسمع داخل الائتلاف رغبة في توسيعه الى حالة عامة تشمل العلماني والاسلامي واي كيان يتفق معنا على مجموعة مبادئ عامة في موضوع الدولة والسلطة ، وهناك دعوات ايضا بتوسيع الائتلاف ليشمل المسيحيين والسنة في مناطقنا ، مضيفا بان الافق الموجود هو افق غير ضيق وانما منفتح وهذا يستدعي ان يكون الائتلاف متماسكا والتحالف متماسكا وكذلك المجتمع السني

ويجب الاتفاق على حكومة الوحدة الوطنية او البرنامج السياسي قبل الانتخابات وليس بعدها ولكن يبقى السؤال المهم هل من المصلحة ان يكون الائتلاف شيعيا ام وطنيا وبين حمودي ان طبيعة الاتحادات القومية والمذهبية تقول بان المستقبل ينبئ بأئتلاف وطني لكن الوضع السياسي والاجتماعي الجديد ما زال يفرض وجود هذه التآلفات .

كما أعلن في بغداد مؤخرا عن قرب انبثاق تكتل سياسي عراقي جديد آخر باسم «الائتلاف الديمقراطي»، يضم عددا من الكيانات والاحزاب الليبرالية والعلمانية والديمقراطية العراقية. ويضمّ التكتل الى الآن، الحزب الليبرالي العراقي، والحزب الليبرالي الديمقراطي، وتجمع الديمقراطيين المستقلين، والتحالف الوطني الديمقراطي، وحركة المجتمع الديمقراطي، وجبهة المشروع الوطني، والكتلة المستقلة، ومنظمة العمل الديمقراطي، فضلا عن عدد من الشخصيات السياسية المستقلة.

اما رئيس مجلس الحوار الوطني النائب خلف العليان أعلن عن قرب إنبثاق تكتل سياسي عراقي جديد لخوض الإنتخابات التشريعية المقبلة. وقال العليان في تصريحات اعلامية ان التكتل يضم قوى وشخصيات من داخل العملية السياسية ومن خارجها.

وأضاف أن «اتصالات عديدة تجري الآن بين قوى عراقية مشاركة في العملية السياسية أو غير مشاركة فيها، لضمّها في تكتل سياسي وطني جديد بعيد عن الطائفية والعنصرية والمذهبية يمثل العراقيين بمختلف مكوناتهم وقومياتهم تمهيدا للمشاركة بقائمة موحّدة تضم مختلف التوجهات في الانتخابات التشريعية المقبلة». وهذا هو ثاني تكتل سياسي يعلن عن قرب انبثاقه بالعراق.

وقال العليان إن «أبرز الجهات التي وافقت على الانضمام الى التكتل الجديد هي مجلس الحوار الوطني، وجبهة الاصلاح والتنمية، وجماعة علماء ومثقفي العراق، وتشكيلات محلية في صلاح الدين وكركوك، والتكتل الوطني المستقل بقيادة النائب نديم الجابري، وجبهة الوحدة الوطنية العراقية». وأشار الى أن مشاورات مستمرة الآن مع قوى أخرى بهدف انضمامها الى التكتل الجديد، وقال إن المفاوضات وصلت الى مراحل نهائية وسيتم الاعلان عنها خلال الفترة المقبلة.

وقال العليان ان زيارة رئيس مجلس النواب السابق محمود المشهداني والنائب نديم الجابري الى القاهرة مؤخرا تأتي في إطار «لقاءات يجرونها مع بعض الشخصيات والاحزاب المعارضة، لاستقطابها في التجمع الجديد والعمل على ضمها إليه تمهيدا لخوض الانتخابات النيابية بشكل فاعل ومؤثر».

ويأتي الاعلان عن هذين التكتلين متزامنا مع تكليف رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي السيدعبد العزيز الحكيم للقيادي في المجلس والنائب بالبرلمان همام حمودي، اجراء مباحثات مع الامين العام لحزب الدعوة رئيس الوزراء نوري المالكي بخصوص مستقبل الائتلاف العراقي الموحّد، الذي يضمهما، وامكانية اعادة تنظيمه في إطار جديد لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة.

المصالحة الوطنية.. بين المد والجزر!!

المدى / مؤيد الخالدي

اصبحت المصالحة الوطنية حاجة ملحة من اجل استقرار العراق واوضاعه السياسية وبشكل نهائي وحقيقي بعيدا عن المصالح الفردية والتحزبية التي تسعى لتحقيق مكاسب شخصية على حساب العراقيين وامنهم وسلامتهم واستقرارهم.. وقد عقد مؤخرا في السليمانية مؤتمر المصالحة والتعايش السلمي والذي شارك فيه عدد كبير من رؤساء العشائر ورجال الدين الافاضل والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني وجمع من مواطني المحافظات المعنية وهي (كركوك وصلاح الدين ونينوى وديالى) والذي اشرفت عليه ودعمته منظمة الاغاثة الدولية وبرنامج نحو السلام واشرفت عليه أيضا منظمة التنمية المدنية في السليمانية. ومن اجل تسليط الضوء على طبيعة المؤتمر والمشاركين فيه واهدافه التقينا بعدد من المشاركين حيث عبروا عن وجهات نظرهم بالمؤتمر.

وكان لقاؤنا مع الدكتور (رؤوف عثمان) عضو مجلس النواب العراقي حيث قال: ان هذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات يسعى الى ترسيخ مبادى ومفاهيم جديدة في العلاقات الانسانية مابين اطياف العراق ومكوناته، وان مشاركة رجال الدين الافاضل ورؤساء العشائر والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني واطياف متعددة من ابناء المحافظات المعنية بهذا الشان، لهي خير دليل على السعي الجاد والتطلع نحو مستقبل وغد مشرق للعراقيين، ونحاول من خلال المؤتمر تجديد الدعوة الى رص الصفوف ولم الشمل من اجل تحقيق المصالحة الوطنية المنشودة والشاملة.

ـ واضاف: يجب ان نقف بحزم جميعا لان هناك من يحاول ان (يدق الاسفين) في المنطقة لتنفيذ مآرب واجندات خارجية لاتهمها مصلحة العراق وشعبه، ونحن من خلال المؤتمرات نسعى الى ازالة ركام الماضي وربما صناعه الحاضر ايضا!!، وان هذا المؤتمر يسعى من اجل تفعيل المشاريع الوطنية التي نحتاجها في الوقت الحاضر والمرحلة الحساسة من تاريخ العراق والمصالحة الوطنية هي اساس هذه المشاريع، وهناك مساع جادة في اقليم كردستان لتفعيل المصالحة الشاملة لكل مكونات العراق من اجل مستقبل واعد لشعب طيب يسعى للسلام ويواصل مسيرته الانسانية والحضارية.

ـ اما الشيخ ماجد الحفيد فيقول: يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم (والصلح خير).. اذن ان اي نوع من الصلح او المصالحة يكون خيرا ونتائجه خير للجميع، وعادة لو نظرنا للتاريخ الاسلامي والرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم نجد تصالح حتى مع (قريش) والذين فعلوا به الافاعيل.. واليوم نحن نتصالح استجابة للمصلحة العامة ومصلحة العراق والعراقيين وهي تتطلب ان ندوس على بعض الجراح ونتناسى الآلام في السابق ونتصالح مع الجميع باستثناء المجرمين والقتلة وسفاكي الدماء وان ذلك متروك للقضاء العراقي الذي يبت بها قانونا.

ـ واضاف الحفيد بالقول: اما عن البعثيين فتلك الطامة الكبرى، اننا ما نزال نرى البعثيين يتمادون في الجرائم وضلوعهم في التفجيرات وسفك الدماء العراقية الطاهرة.. ومن المؤكد ان لهم باعا طويل بذلك... ونقول: ان كل من لم يدخل في مظلة العراق الجديد المتاخي فانه بالتاكيد يكون في خانة المجرمين والقتلة، وان اي دم لعراقي طاهر وبرئ هو اكبر من البعثيين ومن المجرمين، ونعتقد ان المصالحة الوطنية مطلوبة ويجب ان لا نستثني أحداً منها ولا نستبعد هذه الطائفة او الاخرى لان ذلك متروك لما تفرزه الايام وان من لم تتلطخ يداه بالدماء فليأت وليتصالح ولاحرج عليه....

ـ اما الشيخ حسين من محافظة صلاح الدين فيقول عن المصالحة الوطنية: نحن مع كل مسعى للخير والمحبة والسلام لان العراقيين لم يعرفوا يوما الخصام مع بعضهم البعض لان الطيبة عنوانهم البارز وان اي عراقي اليوم يشعر بالفخر سواء كان من الجنوب أم الوسط أم الشمال لان لامشكلة لديه مع الاخرين وبصراحة نقولها هنا من هذا المنبر الحر: نحن مع من متخاصمون ومع من نتصالح !!؟؟ واعتقد ان المصالحة يجب ان تتم بين السياسيين واصحاب القرار والشان وان الشعب العراقي ليس له مصلحة بذلك !! وان ابناء الشعب العراقي متصالحون ومتحابون.. اذن المشكلة تكمن باصحاب القرار ويجب ان يتصالحوا فورا ويجعلوا مصلحة العراق وشعبه فوق مصالحهم الشخصية والتحزبية وغيرها..!!

وقال عضو مجلس محافظة نينوى: ان مشاكل نينوى كثيرة وكبيرة وابرزها مشكلة المهجرين والتهجير القسري ومشكلة الامن والامان والاعمار وهي عوامل مؤثرة سلبا على العملية السياسية وقد جرت الانتخابات في نينوى وفي هذه الاجواء، ونحن كقائمة متاخية نحترم راي الناخب بعد حصول القائمة على الاكثرية في مقاعد المجلس وهو حق دستوري معترف به، وكما يعلم الجميع فان النظام الحالي مبني على اساس التوافق والشراكة.. ونحن حصلنا على ١٢ مقعدا وهي تعبر عن تطلعات الناخبين الذين تجاوزوا المليون شخص، وان تهميشهم او اقصاءهم لا يأتي بنتيجة او مصالحة مرجوة والمصالحة التي ينادون بها.

ـ وحول التظاهرات التي خرجت ضد محافظ نينوى اثناء زيارته الاخيرة لبعشيقة يقول احمد: ان الاوضاع الحالية في نينوى لا تتحمل المهاترات السياسية فنينوى بحاجة الى الاعمار وبحاجة الى التاخي ولم الشمل، وان زيارة المحافظ لبعشيقة كانت لمتابعة احوال الناس لانهم كانوا يعيشون في حالة كبت وحرمان حتى في الخروج من منازلهم في تلك الظروف.. وكانت امنيتهم ان يتفقد المحافظ تلك العوائل ويتابع احوال المواطنين واحتياجاتهم.

ـ وانتهت اعمال المؤتمر بإصدار قرارات وتوصيات للحكومة والبرلمان العراقي من اجل اخذ النظر فيها والتاكيد على ان المشكلة الرئيسية في المصالحة الوطنية تقع على عاتق الحكومة والاحزاب وليس الشعب العراقي.

باحث :برميل نفط مقابل برميل ماء هدف من اهداف السياسة التركية

الناصرية / حسين العامل

حذر المشاركون في الندوة العلمية لمركز ابحاث الاهوار في جامعة ذي قار من انعكاس شحة مياه نهري دجلة والفرات على مستقبل البيئة الطبيعية والاجتماعية للسكان ولاسيما مناطق الاهوار العراقية.

وبينت دراسة للدكتور طارق عكلة هدروس من كلية الزراعة والاهوار جامعة ذي قار إن العراق ونتيجة عدم التزام الدول المتشاطئة بتقسيم مياه نهري دجلة والفرات وفق المعاهدات الدولية لم يحصل الا على ١٠٪ فقط مما يستحق من المياه وردت الدراسة التي حملت عنوان« أسباب الهجرة من الريف الى المدينة» اسباب الشحة الى عدة عوامل منها طبيعية تتعلق بموجة الجفاف العالمية واخرى سياسية تتعلق بتحكم بعض دول الجوار كتركيا وإيران وسوريا بالحصص المائية الواردة للعراق واشارت الدراسة التي القيت في الندوة العلمية التي شاركت فيها سبع جامعات عراقية الى ان الحكومات العراقية المتعاقبة ومنذ تسعينات القرن الماضي أهملت حق الدفاع عن الحصص المائية للعراق حيث اخذ الأتراك بتنفيذ مشروع ((الكاب)) منذ عام ١٩٧٢ وسيطروا فيه على كميات كبيرة من المياه نتيجة خزنها واستخدامها لأحياء ملايين الدونمات من الاراضي التركية وتوليد الطاقة الكهربائية فضلا عن استخدامها لأهداف سياسية – اقتصادية تتمثل بمطالبة تركيا بإبدال الماء بالنفط (برميل نفط مقابل برميل ماء) وخلصت الدراسة الى إن كل ذلك أدى إلى إن يحصل العراق على ١٠٪ فقط مما يستحق من المياه لافتة الى إن ذلك يعد مخالفة للاتفاقيات الدولية التي تنص على توزيع الثروة المائية بين الدول المتشاطئة على نهر واحد بنسبة ما يمر ذلك النهر بكل دولة). ويقدر طول نهر دجلة المار في الاراضي العراقية بـ ١٤٠٠كم أي ٧٦٪ من اجمالي طول النهر البالغ ١٨٤٠ كم في حين يقدر طول نهر الفرات المار بالاراضي العراقية بـ ١١٦١ كم أي ٣٩٪ من اجمالي طوله البالغ ٢٩٤٠ كم.

ونوه الباحث الى إن العراق لم يتمكن حتى الان من ابرام اتفاقية مع تركيا حول تقسيم المياه وذلك لامتناع تركيا عن ذلك مشيرا الى إن كل ما تم بين الدولتين (العراق وتركيا) هو عقد لقاءات عابرة وغير جدية وعندما يتم تذكير تركيا بمعاهدة(جنيف) تشير الى (المياه المنسابة من تركيا إلى سوريا والعراق) ولا تريد أن يذكر مصطلح (الدول المتشاطئة نهريا). ويشير مدير مركز ابحاث الاهوار في جامعة ذي قار الدكتور طالب عكاب في دراسته الموسومة (مشروع الكاب GAP وشحة الإيرادات المائية) الى عدم تمكن العراق من عقد اية اتفاقية بصدد محاصصة المياه مع الدول المتشاطئة على الرغم من مرور ما يزيد عن ٦٠ عاما على اتفاقية حسن الجوار لعام ١٩٤٦. لافتا الى إن العراق وسوريا قامتا بعقد سبعة بروتوكولات واتفاقيات دولية مع تركيا حول المياه لكن جميعها لم تحقق لهما قسمة عادلة للحصص المائية.

ومن ابرز البروتوكولات والاتفاقيات التي عقدت حول مياه دجلة والفرات اتفاقية ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا حول استخدام مياه دجلة والفرات، واتفاقية ٢٤ تموز ١٩٢٣ التي عقدت بين تركيا وبعض الدول الاوربية ضمن اتفاقية لوزان والتي تنص على ان تتشاور تركيا مع سوريا والعراق قبل تنفيذ الاعمال الهيدرولوجية، واتفاقية حلب في٣ ايار ١٩٣٠ بين تركيا وفرنسا والتي تنص على حقوق سوريا في نهري دجلة والفرات، واتفاقية ٢٩ اذار ١٩٤٦ بين تركيا والعراق وهي اتفاقية صداقة وحسن جوار للتعاون حول المياه المشتركة، وبروتوكول ٦ تموز ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا حول التعاون الاقتصادي الذي اعطى سوريا ما يزيد على ٥٠٠ م٣ في الثانية من مياه الفرات، واتفاقية ١٦ نيسان ١٩٩٠بين العراق وسوريا حول تقاسم مياه الفرات والتي تحصل سوريا بموجبها على ٤٢ ٪ والعراق على ٥٨ ٪ من التدفق السنوي، وكذلك بيان مشترك في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣بين رئيسي الحكومتين التركية والسورية وعد فيه الرئيس التركي بالتوصل قبل نهاية ١٩٩٣ الى حل نهائي يحدد حصص الاطراف في مياه الفرات ، الا ان هذا الوعد لم يتحقق فضلا عن وعد الرئيس التركي خلال زيارته الاخيرة للعراق في اذار ٢٠٠٩بزيادة اطلاق المياه في حوضي دجلة والفرات والذي لم يتحقق هو الاخر حتى الان. ولجأت تركيا منذ أوائل السبعينات ودون التشاور أو الاتفاق مع أي من سوريا أو العراق إلى تنفيذ مشروع الكاب الذي تقدر طاقة تخزينه بحوالي ١٠٠ مليار م٣ وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف القدرة التخزينية للسدود العراقية والسدود السورية. حيث يتضمن المشروع إقامة ٢٢ سدا منها ١٧ سدا على الفرات و٤ سدود على دجلة و ١٧ محطة للطاقة الكهربائية. ما أدى الى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى العراق من ٢٩ مليار م٣ إلى ٤,٤ مليار م ٣ أي بنسبة ٩٠ ٪ بين الأعوام ١٩٩٠– ٢٠٠٠.

وقدر الدكتور داخل راضي نديوي من قسم علوم التربية والمياه /كلية الزراعة جامعة البصرة في دراسة شارك فيها باعمال الندوة العلمية، المساحات المهددة بالتصحر من الاراضي العراقية بـ ٢٣٧٥٦٣ كم٢ مشيرة الى تأثر مياه العراق كما ونوعا بالمشاريع التخزينية للدول المتشاطئة.ونوه في دراسته التي حملت عنوان (ادارة الموارد المائية الافاق والمعالجات) الى إن الاراضي التي يمكن اروائها بما متوفر حاليا من المياه تقدر بـ ١٥ مليون دونم من اصل ٤٤ مليون دونم من الاراضي الصالحة للزراعة .

ويعقد الباحث طارق عكلة هدروس مقارنة بين السياسة العراقية والمصرية في مجال الامدادات المائية مشيرا في دراسته السابقة الى ان مصر نجحت بمنع ١٠ دول متشاطئة على نهر النيل من أقامة المشاريع الكبيرة للري بشكل يخل بإمداداتها المائية لافتا الى إن الحال في العراق وصل إلى ان يعاني البلد من الجفاف والعطش حيث تقدر وزارة الزراعة بحسب الدراسة خروج (٥٪) من أراضي العراق سنويا«من خطة الاستزراع. وأن وزارة الموارد المائية قد خفضت الحصة المائية لعام ٢٠٠٨ بما نسبته (٢٠٪) وخفضت عام ٢٠٠٩ أيضا (٢٠٪) من الحصة المائية. وكانت تقديرات منظمة المياه الأوربية قد اشارت في تقرير سابق الى أن نهر دجلة سيجف بعد ٣٠ عاماً. وازاء ذلك عبر هدروس عن قلقه بالقول « هذه أرقام مخيفة لأية دولة في العالم ولاسيما ان إيران هي الاخرى بدأت بتحويل مسار بعض المنابع في أراضيها ما أنعكس ذلك سلبا على واقع المياه في العراق».

حقوق الإنسان: ٨٠٪ من النساء ضحايا لتجارة الرق في العالم

بغداد / وكالات

ما زال الإتجار في البشر مستمرا بل وفي إزدهار، سواء لتسخير ضحاياه للأعمال الشاقة شبه العبودية أو لأغراض الاستغلال الجنسي. وأفادت الأمم المتحدة أن المرأة هي الأكثر تعرضا لمثل هذه الممارسات، إلى الحد الذي تمثل فيه النساء ٨٠ في المائة من ضحايا تجارة الرق في العالم.

وعلى الرغم من أنه يقدر أن نسبة عالية من النساء ضحايا الإتجار في البشر يخصصن للإستغلال الجنسي، فقد صرحت آنا هيدالغو، رئيسة وحدة مكافحة الإتجار بالبشر بمكتب أمريكا الوسطى والمكسيك التابع لمنظمة الهجرة العالمية، أن تصنيفهن كضحايا للإستغلال الجنسي ليس بالأمر السهل.

وشرحت هيدالغو في حديثها للوكالة، أن الإستغلال الجنسي لا يمكن الحكم عليه بالضرورة كتجارة غير مشروعة في النساء، لإنه لا يتضمن دائما حرمانهن من الحرية، وهذا هو شرط أساسي لإعتبارهن ضحايا للإتجار في البشر حسب معايير منظمة الأمم المتحدة.

وأضافت أن الحديث ما زال جاريا حتى الآن عن تجارة المرأة البيضاء لإنها في بداية القرن العشرين بدأت تؤثر على الدول الغربية، ما أدي إلى وضع أول أداة دولية للحيلولة دون اختطاف واستعباد الأوروبيات.

ولفتت المسؤولة الانتباه إلى أنه يبدو المشاكل تعتبر موجودة وقائمة، عندما تمس البشر البيض في الغرب.

ويذكر أن برتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار في الإفراد وخاصة النساء والأطفال من الجنسين، المعروف بإسم بروتوكول باليرمو كناية عن المدينة الإيطالية حيث تم التوقيع عليه في عام ٢٠٠٠، يعتبر مكملا لإتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود.

وأفادت آنا هيدالغو أن أحد المشاكل التي يواجهها هذا البرتوكول هو أنه يتناول ويعاقب الإتجار في البشر بين الدول لكن واقعنا هو أن الإتجار الداخلي أو المحلي أهم وأعظم» من ذلك الذي يتم عبر الحدود وإن كانت هناك علاقة وثيقة بينهما.

وشرحت الخبيرة أيضا أن الإتجار في البشر يشمل الاستغلال لأغراض عسكرية والعمل الشاق والخدمة والزواج، وكذلك بيع الأطفال لأغراض التبني، والشحاذة، وتأجير الرحم، وغيرها من الممارسات غير القانونية، ناهيك عن العبودية، وإستئصال أعضاء وأجهزة الجسد، والإجرام.

وفي حالة كوستاريكا بالتحديد، تم الكشف في السنوات الأخيرة عن سلسلة من الجرائم المتصلة بتجارة الجنس والعمل، تناولتها المحاكم. ويشار إلى أن كوستاريكا هي بلد منشأ وعبور ومقصد لممارسات الإتجار في البشر. وغالبية الضحايا مهاجرات من الدومينيك ونيكاراغوا بالإضافة إلى النساء المحليات.

وكبلد منشأ، سجلت كوستاريكا حالات إتجار في البشر تجاه كندا والمكسيك واليابان.كما تشهد كوستاريكا ظاهرة الإتجار بالبشر لأغراض الإستعباد، منها وقف سفينة محملة بنحو ٣٠٠ قاصر صيني.

وصرح ماريو ثامورا مدير الهجرة في كوستاريكا، للوكالة أن سفارة بلاده في بكين دأبت على إحاطة السلطات الصينية علما أيضا بحالات تزييف البيانات العائلية بغية الحصول على تأشيرات لدخول أراضيها، حيث تبحث عصابات الإتجار في البشر عن ألقاب عائلية معينة لتسخير حامليها لشبه العبودية. وأعرب المسؤول عن مدى صعوبة معاقبة المسؤولين عن مثل هذه الجرائم، وذكر كمثال محاولة من هذا النوع أكتشفت في عام ٢٠٠٧ عندما عرض عليه المشرفون على الإتجار في الصينيين مبلغ ٥٠٠٠ دولار عن كل واحدة من أصل ٥٠٠ تأشيرة دخول يمنحها، وكانت النتيجة أن حكم عليهم بمجرد تهمة رشوة.

عن وكالة انتر بريس سيرفس